وفي نهاية عام ١٩٣٢ ، بدأت المعلومات تصل الى ادارة الوكالة اليهودية عن رغبة الأمير عبد الله بالاتصال مع اليهود بهدف تأجير اراضيه ، فقام ينومان وفربشتاين بالتفاوض معه . ولكن هذه المفاوضات تسببت في ازمة ، داخل الادارة الصهيونية ، حيث نشب جدل عنيف حول ماهية المفاوضات مع الأمير وشكلها ؛ وذلك بين جهتين ، الاولى تضم ارلوزورف والدائرة السياسية والثانية تضم نيومان وفربشتاين والدائرة الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية . وقد اجرى نيومان وزميله المفاوضات باسم الدائرة الاقتصادية ؛ حيث كان رأيهم ان هذه المسألة هي اقتصادية اولاً،ولهذا لم يطلعوا اعضاء الادارة الآخرين عليها . وإضافة الى هذا كانت تسود الاوساط الصهيونية فيما يتعلق بقضية شرق الاردن ، وجهتا نظر أساسيتان :

الأولى ، ترى أنه لا توجد أي امكانية للعمل هناك ، طالما ان الحركة الصهيونية لم تؤمن وجودها ، كما هو مطلوب ، في « ارض ـ اسرائيل » الغربية ، وكان هذا موقف ارلوزورف حتى منتصف عام ١٩٣٢ .

والثانية ترى أنه يجب الاسراع في التغلغل الى شرق الاردن ؛ وذلك لاسباب مختلفة (أمنية، شراء الاراضي، واعتبارات سياسية)، وتدعو الى استغلال كل نافذة من أجل تحقيق ذلك(٥٥).

هذا، وقد عقدت الادارت الصهيونية اجتماعين بشأن التفاوض مع الأمير، عُقِد الاول في الاول من شباط ١٩٣٢ ، وتقرر فيه السماح لنيومان وزميله بالاستمرار بالتفاوض مع الأمير ، شريطة التزامهم بتقديم تقرير عن ذلك للادارة بأسرها . واما الاجتماع الثاني ، فقد عقد في الثالث من كانون الثاني ١٩٣٣ ، وتم فيه اتخاذ ثلاثة قرارات (٥٦) :

اولاً ، المصادقة والتوقيع على اتفاقية الاستئجار مع الأمير . وقد صُوِّت عليه بالاجماع .

ثانياً ، تمت الموافقة على اقتراح مناحيم اوسيشكين الذي يقضي بان يوقع نيومان وفربشتاين على الاتفاقية كأفراد امام الأمير ؛ واما تجاه مؤسسات الادارة الصهيونية فهما ممثلا للصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت ليسرائيل) والادارة الصهيونية .

ثالثاً ، تقرر عدم اطلاع المندوب السامي على المفاوضات قبل التوقيع على الاتفاقية .

وقد طرأ اعتباراً من آب ١٩٣٣ تطور جديد؛ إذ اتضح عدم وجود قيمة اقتصادية لتلك الاراضي، كما تبين ان البريطانيين لا ينوون السماح، خلال المستقبل المرئي، بدخول اليهود الى شرق الاردن. «ومن هنا فقدت الاتفاقية قيمتها الصهيونية ـ الاستيطانية». وتبين لاعضاء الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية أن مشروعهم لن ينفذ. ولكن كان هناك من ازداد تمسكاً بذلك المشروع، داخل ادارة الوكالة ؛ حيث ان الغاء الاتفاقية معناه ، تراجع صهيوني عن شرق الاردن . وحدث في عام ١٩٣٥ ، ان طلب الأمير الانسحاب من اتفاقية مع الوكالة اليهودية فلم تمكِّنه هذه من ذلك ابداً ؛ إذ انها كانت مستعدة لرفع الثمن ، شريطة الا تلغى الاتفاقية . وقد استفادت الحركة الصهيونية، من التفاوض مع الأمير حول الثمن بأن اتيحت لها الفرصة، لاجراء مفاوضات واتصالات معه اثناء احداث ١٩٣٦ ، وعند مجيء لجنة بيل وبعدها أيضاً . « وقد تحولت تلك